مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية

"دراسة تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي السوداني"

محمد صديق عبد العزيز و عبد الرحمن عادل خليل
جامعة النيلين – كلية التجارة

المستخلص:
تمثلت مشكلة الدراسة في مدى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالدور الحوكمي للمراجع الخارجي فى الواقع العملى للممارسة المهنية للمراجعة الخارجية بالمصارف وأثره علي جودة التقارير المالية ، واتبعت الدراسة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الثانوية والأولية ، توصلت الدراسة للنتائج التالية :أن الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يضمن ملائمة المعلومات المحاسبية التي تمكن من تقويم الاداء في الوقت المناسب، يؤدي الدور الحوكمي للمراجع الخارجي إلي الحد من سلطة الإدارة بالمصرف ، أن الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يؤكد موثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة من مجلس الإدارة إلي الجمعية العمومية للمصرف. أوصت الدراسة بتقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لتمكن من تقويم الاداء في الوقت المناسب ،وا ستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي لتسهيل إجراء تقييم المعلومات المحاسبية للمصرف .

ABSTRACT:
The study problem focused on examining the importance governance role played by the external auditor as regarded by institutions of external audit in the practical reality for the professional practice of the external audit at the banks; as well as exploring its effect on the quality of the financial reports. The study adopted the descriptive analytical method depending on both secondary and primary sources. The study main results indicated that the governance role of the external auditor guarantees the appropriateness of accounting information that enables the performance evaluation in the right time. Moreover, the governance role of the external auditor leads to the limitation of banks administrative authority; besides ensuring the reliability of accounting information that provided by the Board of Directors to the General Assembly of the bank. The study recommends providing the appropriate accounting information to enable performance evaluation in the right time; as well as using a unified accounting measurement method in order to facilitate the evaluation of the bank accounting information.

الكلمات المفتاحية : الملائمة ، الموثوقية ، القدرة التنبوئية .

المقدمة :

دفعت الانهيارات المالية المؤسسات الاقتصادية لإيجاد وسائل تساعدها على ترشيد قراراتها، ومن بين هذه الوسائل التدقيق ، ومع تطور النشاطات الاقتصادية وكبر حجم المؤسسة ورؤوس أموالها وجب الفصل بين الملكية و التسيير، وبذلك ظهر تخوف صاحب المال من عدم تطبيق سير تعليمات الإدارة، فظهور المراجعة التي يقوم بها شخص محترف محايد ومستقل و خارجي

دليل يطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه لهذا كان هدف المراجع إعطاء رأي محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات عن مدى شرعية وصدق الحسابات ، وفي ظل هذا الواقع عمدت هذه المؤسسات إلى البحث عن الدور الحيوي للمراجعة في عمليات حوكمة الشركات حيث تعتبر وسيلة إشرافية علي جودة التقار ير المالية ، كما تؤدي أيضا دوار هاماً و أساسياً في الحوكمة ، فالحوكمة بطبيعتها ترتبط بمشكلة الوكالة ، و المعروف أن التقار ير المالية القابلة للمراجعة من قبل مراجع مستقل تلعب دوراً أساسياً في حل مشكلة الوكالة، و تأكيداً لذلك فان الإرشادات المتعلقة بالحوكمة أشارت إلى أهمية التقار ير و المعلومات المالية كأحد مقومات الحوكمة الجيدة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسةفي مدى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بتطبيق حوكمة مهنة المراجعة فى الواقع العملى لبيئة الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية بالمصارف السودانية واثرها علي جودة التقارير المالية ويتم ذلك من خلال الاجابة على الاسئلة التالية :

1. هل توجد علاقة بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وملائمة المعلومات المحاسبية للمصارف ؟
2. هل توجد علاقة بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وموثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف ؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف على مفهوم وأهداف ومقومات الدور الحوكمي للمراجع الخارجي .
2. الوقوف علي مفهوم وخصائص جودة التقارير المالية .
3. بيان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وملائمة المعلومات المحاسبية للمصرف.
4. بيان الدور الحوكمي للمر اجع الخارجي وموثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف

أهمية الدراسة:

الاهمية العلميةو العملية:

الندرة في البحوث التي تناولت الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره علي جودة التقارير المالية مما يجعل موضوع الدراسة مجالاً حديثاً وخصباً لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال ، كذلك اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بتطبيق حوكمة مهنة المراجعة الخارجية ،و اسهام الدراسة الحالية في توفير دليل عملي عن مدى اهمية الدور الحوكمي للمراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية .

فرضيات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الي اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وملائمة المعلومات المحاسبية للمصارف .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وموثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف.

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الأولية من خلال استمارة استبانة، أما المصادر الثانوية تمثلت في الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع الدراسة والكتب العلمية المتخصصة والدوريات والبحوث العلمية .

أدوات وأساليب الدراسة :

1. البيانات الأولية : الاستبانة .
2. البيانات الثانوية : تتمثل في الكتب والدوريات والرسائل العلمية والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

حدودالدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الأتي:

الحدودالمكانية : العاملين ببنك فيصل الاسلامي .

الحدودالزمانية : الفترة من أبريل وحتى سبتمبر 2016م.

الدراسات السابقة :

دراسة : أمال محمد عوض ، (2003م):

تناولت الدراسة أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات ، واستهدفت الدراسة قياس اثر محددات دور مراجع الحسابات الخارجي في التقليل من ممارسة أنشطة إدارة الأرباح ، وكذلك التعرف على ماهية ممارسات أنشطة إدارة الأرباح والمقاييس المستخدمة لقياس إدارة الأرباح ، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن ارتباط مكتب المراجعة بمكتب عالمي يساهم في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح ، وان تزايد حصة مكتب المراجعة في السوق يعزز من دور المراجع في تقليل أنشطة إدارة الأرباح ، كما أظهرت النتائج أيضا أن تخصص مكتب المراجعة على أساس القطاع الصناعي يمكن أن يعزز من دوره في التقليل من أنشطة إدارة الأرباح .

دراسة : عبد الرحمن عادل خليل ، (2013م) :

تتركز مشكلة الدراسة في قيام بعض ادارة الشركات بممارسة ادارة الارباح من خلال تعدد الاساليب للممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية ، مستغلة المرونة المتاحة من قبل المعايير المحاسبية وعدم التوصل الى اسلوب متفق عليه يساعد في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح ، وا ٍحكام الرقابة عملياً ، لتجنب التأثير للبي لإدارة الارباح على مصالح تلك الشر كات وقدرتها على الاستمرار ، والإضرار بمصالح الاطراف المختلفة التي تتعامل معها. تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية الى دراسة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية . وتمثلت أهم فرضيات الدراسة في الاتي : التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات ادارة الارباح ، فعالية لجان المراجعة لدعم استقلال المراجع الخارجي يحد من ممارسات ادارة الارباح ، فعالية لجان المراجعة لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية يحد من ممارسات ادارة الارباح ، فعالية لجان المراجعة للرقابة على التقارير المالية يحد من ممارسات ادارة الارباح و ممارسات ادارة الارباح تؤثر على جودة التقارير المالية . و اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي : التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات ادارة الارباح ، و تشكيل لجان المراجعة من اعضاء تتوافر لديهم الخبرة المالية والمحاسبية يساعد لجنة المراجعة في اكتشاف الاساليب المحاسبية المتعددة لإدارة الارباح والحد منها .

دراسة : صالح حامد محمد علي ، (2016م) :

تتركز مشكلة هذه الدراسة في التعرف علي مدى إهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بتطبيق أبعاد حوكمة مهنة المراجعة في الواقع العملي لبيئة الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية بالسودان ، وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال ندرة البحوث والدراسات العلمية التي تناولت موضوع حوكمة مهنة المراجعة بصفة عامة وحوكمة مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بشكل أكثر خصوصية ، وتهدف هذه الدراسة الي التعرف على مستوى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بتطبيق أبعاد حوكمة مهنة المراجعة

في واقع الممارسة المهنية ببيئة الأعمال السودانية وتمثلت أهم فرضيات الدراسة في الاتي : لا توجد اختلافات جوهرية للالتز ام بالبعد الأخلاقي بين المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة والمراجعين الخارجين بديوان المراجعة القومي بالسودان و لا توجد اختلافات جوهرية للالتزام بالبعد الرقابي بين المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة والمراجعين الخارجين بديوان المراجعة القومي بالسودان ، توصلت الدراسة إلي عدم وجود اختلافات جوهرية بين مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان علي التزامهم بالبعد الأخلاقي والبعد الرقابي ، توجد اختلافات حول مستويات الالتزام بكل من بعد الافصاح والاتصال والبعد الاستراتيجي .

مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة :

يتضح للباحثان أن بعض الدراسات تناولت الدور الحوكمي للمراجع الخارجي كمتغير وربطته مع متغيرات أخرى ، وبعضها تناولت جودة التقارير كمتغير وأيضاً تم ربطه مع متغيرات اخرى ، وتأتي مساهمة الدراسة الحالية في ربط هذه المتغيرات ودراسة العلاقة بينهما .

مفهوم الدور الحوكمي للمراجع الخارجي :

عرفت حوكمة المراجعة بأنها مجموعة من الآليات والأدوات والمبادئ والأساليب التي تساعد المعنيين بالمهنة علي مراقبة اداؤها للقيام بدورها و وفائها بمسئولياتها بجودة ملائمة بما يسهم ايجابيا في تحقيق رفاهية المجتمع ،ويعتبر دور المراجع الخارجي في عملية الحوكمة دوراً أساسياً، حيث يعمل على تحسين مصداقية المعلومات المالية لجميع الأطراف المتصلة بالمنشأة، سواء الداخلية أو الخارجية، ،وان الدور الرئيسي للمراجع الخارجي هو إبداء الرأي في التقارير المالية التي تم إعدادها من قبل الإدارة وفقا لمعايير المحاسبة ً إذا كانت تلك التقارير تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها أم لا (علاء الدين محمود زهران، 2004م ، ص2).

الحاجة الي حوكمة المراجعة:

تعود الحاجة لي حوكمة مهنة المراجعة الي ان هنالك العديد من الممارسات المتعددة التي قامت بها بعض مكاتب المراجعة و التي دعت الي ضرورة حوكمة مهنة المراجعة لعل اهمها الممارسات التالية (عصمت صحصاح،2014م ، ص 111-112):

1. ثبات مشاركة بعض مكاتب المراجعة في التخلص من جميع أوراق المراجعة بهدف إخفاء بعض الحقائق الجوهرية عن العدالة .
2. قيام بعض مكاتب المراجعة بإصدار تقارير مراجعة نظيفة في حين أن التقارير المالية تحتوي علي تحريفات جوهرية .
3. طول العلاقة التعاقدية لمكاتب المراجعة مع الشركات و بالتالي إرتباط العلاقات الاقتصادية و الإجتماعية بين الطرفين .
4. عدم اهتمام مكاتب المراجعة بالإفصاح عن المخالفات الجوهرية في تقريرها .
5. قيام مكاتب المراجعة بإبعاد بعض موظفيها بسبب اعتراضهم على معالجة بعض العمليات المالية والمحاسبية خارج الميزانية .

أهداف الدور الحوكمي للمراجع الخارجي :

إن حوكمة مؤسسات المراجعة الخارجية يسهم في تحقيق الاهداف الاتية:

1. زيادة الثقة في المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية.
2. خدمة المجتمع انطلاقا من حاجات المساهمين و كافة الاطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية الي معرفة مدي التزامها بالقوانين و اللوائح ذات الصلة.
3. يدعم نظام الحوكمة من خلال اهتمام المهنة بمراعاة مصالح المساهمين والأطراف الاخرى .

4. ضمان تحقيق الجودة في اداء المراجعة وضرورة الرقابة علي جودة عملية المراجعة .
5. المساهمة في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات والتعارض بين الملاك والادارة من خلال ابداء الرأي المهني المحايد في القوائم المالية .

أهمية الدور الحوكمي للمراجع الخارجي:

الاهتمام المتزايد بتطبيق مفاهيم و متطلبات الحوكمة بمؤسسات المراجعة الخارجية يضمن لها تحقيق الفوائد و المنافع الاتية (صالح حامد ، 2016م ، ص15):

1. تجنب سوء استخدام الإدارة لسلطاتها في تحقيق منافع ذاتية علي حساب المصلحة العامة ، أي قطع الطريق أمام ممارسات الفساد المالي و الإداري .
2. تعضيد مبدأ الاستقلال و النزاهة و الموضوعية لمراجع الحسابات مما ينعكس بصورة مباشرة علي أدائه.
3. المساعدة في الفحص السليم لآليات الرقابة الداخلية و تقييم جودتها .
4. اتاحة المعلومات الموثوقة للجهات ذات العلاقة في صورة تغذية راجعة للاستفادة منها في تقييم قواعد الحوكمة ومتطلبات التقارير المالية .
5. إضفاء درجة كبيرة من الثقة من قبل الأطراف ذات المصلحة بما يضمن لهم حرص الإدارة علي مصالحهم.
6. ضمان مستوى التأكيد علي جودة التقارير المالية .

مبادئ الدور الحوكمي للمراجع الخارجي:

يرتكز التطبيق السليم لحوكمة مؤسسات المراجعة الخارجية علي المبادئ الآتية (عبد الوهاب نصر علي،2009م ، ص 264):

1. وجود تشريعات مهنية معاصرة وملائمة للمهنة .
2. وجود نظام متطور وفعال للتعليم المحاسبي بصفة خاصة والتجاري بصفة عامة.
3. وجود نظام تدريبي كفء ومرن ولا مركزي.
4. وجود دليل متطور وملزم بقواعد أداب وسلوكيات المهنة.

دور مقومات المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات :

يتمثل دور المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات ، من خلال مجموعة من مقومات الأداء التي تدعم فاعلية حوكمة الشركات ، و يمكن تناول مقومات المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات على النحو التالي:

1. التنظيم الداخلي لمكاتب المراجعة:

إن التنظيم اللخلي للمكتب يختلف من مراجع لآخر وذلك تبعاً لحجم العمل وطبيعته ، وكذلك تبعاً للشكل القانوني للمكتب في حد ذاته ، فإذا كان المراجع يمارس عمله لوحده فإنه يجمع في أدائه كل الوظائف ، و في حالة ما إذا كان المكتب ملكاً لشركة من المراجعين فإنه بصفة عامة يكون مقسماً إلى القسمين الرئيسيين التاليين:

القسم الفني: يشمل مختلف أعمال المراجعة والضرائب والمحاسبة بمختلف أنواعها.

القسم الإدارييشمل مختلف المستخدمين وا إدارة المكاتب الداخلية .

ويلعب العنصر البشري في مكتب المراجع وفي أدائه لمهمته سواء إختلفت من حيث المدةأو من حيث الطبيعة دوراً هاماً ، حيث أن مهمة المراجع تتطلب مجموعة من الأشخاص ذوي التكوين المحاسبي والمالي، والذين يملكون مستويات ترتيبية مختلفة جدا.

2. المعايير والقواعد المهنية:

وجود مجموعة من المعاييروالقواعد المهنية المتعارف عليها يعتبرمن المقومات الأساسية لأي عمل مهني ناجح لأنها تعبرعن القواعد الإرشادية التي يمكن لأعضاء المهنة الرجوع إليها لإتمام أعمالهم ، لتقليل درجة الاختلافـفي التعبيرأوالمزاولة المهنية في الظروف المتشابهة وتمثلإطار عاماً ا التقويم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة وعمق المسئولية المهنية :

3. مراقبة جودة الأداء المهني:

حدد نظام المحاسبين القانونيين في عدد من مواده الضوابط المنظمة لإصدار تراخيص مزاولة المراجعة الخارجية ومساءلة المحاسبين القانونيين عن الأخطاء التي تقع منه بسب بمزاولتهم المهنة ،وكلفت الهيئة بوضع التنظيم للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معاييرالمحاسبة والمراجعة والتقييد بإحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه(عيد بن حامد 2010م ، ص 10).

التقارير المالية :

مفهوم التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للمحاسبة و تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح و تنقسم التقارير إلى قسمين:

تقارير خاصة:تعد استجابة لطلب معين (تخطيطية ، رقابية ، أخرى).

تقارير عامة: تعد وفق معايير المحاسبة والتقارير الدولية المتعارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقة بالمنشأة أو كل مهتم بأمورها وتتمثل فى: الاتي تقارير القوائم المالية والايضاحات المرفقة (المتممة) و القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي لعمل النظام المحاسبي في الشركة ، و هي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الشركة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن تستفاد منها في إتخاذ القرارات المختلف (ماجد إسماعيل ، 2009م، ص 54) .

ولا تعتبر التقارير غاية في حد ذاتها بل أنها وسيلة لتحقيق أغراضا معينة من أهمها :

أ. تساعد التقارير في اتخاذ (صنع) القرارات الإدارية :

تواجه إدارة المشروع عند اتخاذ القرارات الإدارية مشكلة المفاضلة والموازنة بين عدة بدائل لاتخاذ قرار لاختيار أفضلها ، وهذا من أصعب المشاكل، حيث أن اتخاذ القرار يجب أن يكون مبنياً على أساس سليم بعد الدراسة والموازنة بين المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل ثم اختيار أفضلها في ظل الظروف السائدة .

ب. تساعد التقارير في وضع الخطط ورسم السياسات الاستراتيجية للمشروعات المختلفة:

تهتم إدارة المشروعات بالتقارير الواردة لها لتساعد في وضع الخطط وتقييمها وتحليل السياسات الموضوعة داخل المشروع والمتعلقة بالموارد وكيفية استخدامها وتهتم تقارير التخطيط عموماً بحجم الإنتاج والطاقات القصوى والمستغلة والمتاحة والتكاليف والربحية ولاسيما عند إعداد الموازنات التخطيطية.

ج. تساعد التقارير في مجال المتابعة والرقابة وتقييم الأداء :

لا شك أن التقارير هي العمود الفقري للمتابعة والرقابة لأنها تساعد في وضع المعايير الرقابية ، وتقييم الأداء ، ومعرفة أسباب الإنحرافات ومعالجتها وذلك عن طريق البيانات التي ترد من المستويات الدنيا متضمنة التنفيذ الفعلي مقارناً بالمخطط مقدماُ والانحرافات وأسبابها .

د. تعتبر التقارير أداة توصيل جيدة بين المستويات الإدارية :

تعتبر التقارير الرقابية أداة اتصال بين المستويات الادارية سواء على المستوى الأفقي بين مختلف الوظائف ذات المستوى الإداري الواحد، أو على المستوى الرأسي بين وظائف ذات المستويات الإدارية المتدرجة .

وتلاحظ مما سبق أن الغاية من التقارير المالية هي توصيل معلومات إلى مستخدميها كل حسب حوجته لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية الرشيدة من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية .

أهداف التقارير المالية :

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وتعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية فالتقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة ، فمن خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة التعرف على المركز المالي للشركة والأداء والتدفقات النقدية للشركة ، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بتحديد أهداف التقارير المالية ، وفيما يلي عرض لأهداف التقارير المالية وفقاً لبعض الهيئات والمنظمات الدولية (يوسف كمال ، 2013م).

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بإصدار قائمة المفاهيم رقم (1) في نوفمبر عام 1978م والمختصة بأهداف التقارير المالية للمنشات التجارية وقد جاءت هذه الأهداف على النحو التالي (نهلة محمد ، 2008م ، ص66-67):

1. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات المماثلة.
2. توفير المعلومات المتعلقة بموارد الشركة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات.
3. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها، والمعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والإعسار وتدفق الأموال.
4. معلومات تفيد في كيفية حصول المنظمة على النقدية وكيفية إنفاقها وأيضاً كيفية حصول المنظمة على موارد نقدية سائلة أخرى وكيفية إنفاقها، وبمعنى أخر من أين أتت تلك الأموال وفيما أنفقت ومن أين حصلت على القروض وكيف سيتم سدادها كما يجب أن تتضمن تلك التقارير أية معلومات تتعلق بأية عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على السيولة في تلك المنظمات.

مفهوم جودة التقارير المالية :

تعني جودة التقارير بوجه عام ان تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة بواقعية دون تضخيم ، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك لابد من ان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها(سهير الطنملي ،2011م، ص357).

وتعرف جودة التقارير المالية بأنها مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الإقتصادي للشركة ، بينما عرفها آخرون علي أنها الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة ولاسيما المتعلقة بقدرتها علي تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون(معتز عبد الحميد ،2013م ، ص157) .

تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقارير المالية ، وهي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها ، والوصول لتقارير مالية جيدة . ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير ، وبحيث تتميز بالإيضاح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من بناء قرارات رشيدة (محمد احمد إبراهيم ، 2005م ، ص723).

ثانياً : خصائص جودة التقارير المالية :

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية التي يجب أستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، حيث عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها وصانعي القرارات ، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم المعلوماتالمحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لايعتبر كذلك .

وقد وضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هنالك خصائص نوعية أساسية للمعلومات المحاسبية تتمثل في الاتي(مدثر طه ، 2007م ، ص17):

1. **الملائمة :**

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أنتكون ذات علاقة وثيقة بإتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات المالية بحيث تمكن متخذي القرار من تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار .

وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملائمة بأنها "المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات ، و لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص نوعية هي:

أ. القيمة التنبوئية للمعلومات:

المعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بنشاط المستقبلي ، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل (نعيم حسين ،1995م ، ص23).

ب. القيمة الاسترجاعية للمعلومات :

تمتلك المعلومات قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على التغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية ، كما تطلق علي خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية العكسية.

ج. التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات:

يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجونه اليها ، و ذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها (عباس مهدي ، 1990م ، ص201) .

2. إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية (الموثوقية) :

تمتلك المعلومة خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز ، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أو تعبر عنه أو من المتوقع ان تعبر عنه بشكل معقول ، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية بأنها "القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقيق والحياد)، وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملائمة ولتكون المعلومات مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وحتى تتوافر هذه لخاصية في المعلومات المحاسبية لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية (أحمد سعيد ، 2003م ، ص72):

أ. الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) و بين الظواهر المراد التقرير عنها ،و العبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر و ليس مجرد الشكل ، و تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام و الأوصاف المحاسبية من ناحية و الموارد و الأحداث التي تنتجها هذه الأرقام و الأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى .

ب. الحياد:

يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى(عباس مهدي ، 1990م ، ص202).

ج. القابلية للتحقيق:

إن قابلية التحقق مبدأ نسبي ، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم سيتوصلوا إلى نفس النتائج.

علاقة الدور الحوكمي للمراجع الخارجي بجودة التقارير المالية :

تبدو أهمية دورالمراجعة الخارجية كوسيلة إشراف خارجي مستقل مع شيوع ظاهرة الفصل بين الملكية والرقابة بالمنشأة، نظراً لأن الذي يقوم بهذا الدور شخص مستقل عن الأطراف الداخلية بالمنشأة (المراجع الخارجي أو مراقب الحسابات كما يطلق عليه القانون المصري) مما يؤدي إلى تقليل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، حيث تعمل المراجعة الخارجية على إضفاء الثقة في القوائم المالية من خلال إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها بوضوح عن المركز المالي ونتيجة النشاط ، ويقع على عاتق المراجعة الخارجية باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات توفير تأكيد معقول عن مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية ، والتحقق من المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى، ويرى البعض أن المنتج الذي يبيعه المراجع لعملائه هو رأيه الفني عن القوائم المالية ، ومن ثم فإنه يجب أن تحاول المهنة مقابلة وتحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية ، بمعنى أن عمل المراجع استجابة لهذه التوقعات يجب أن يحاول توفير كل ما يحتاجه المستخدمون بقدر الإمكان أخذاً في الاعتبار القيود التي تفرضها مهنة المراجعة (سمير أبوالفتوح ، رشا محمد احمد ،2010م ، ص495).

تلاحظ مما سبق أن المراجع الخارجي يؤثر على جودة التقارير المالية من خلال ممارسته لأنشطة المراجعة بهدف إبداء رأيه الفني عن أنشطة الشركة ، بشرط أن يتمتع بكامل الاستقلالية عند قيامه بمهنة المراجعة ويكون ذلك عندما تكون بالشركة لجنة مراجعة فعالة تتوافر فيها جميع الخصائص التي من شأنها أن تحقق استقلالية وحياد المراجع الخارجي، كما أنه يجب على المراجع الإلمام بما يحتاجه مستخدمي التقارير المالية من معلومات.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين ببنك فيصل الاسلامي السوداني ،وهدف الدراسة هو التعرف على الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية ، تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة حيث قام الباحثان بتوزيع عدد (70) استبانة علي المبحوثين واستجاب (64) فرد بصورة تامة وتم ملء الاستبيانات بكل المعلومات المطلوبة اي بنسبة (91%).

تحليل البيانات الشخصية:

تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على التخصص العلمي ، المؤهل العلمي ، المسمي الوظيفي ، المؤهل المهني ، سنوات الخبرة .

جدول رقم(1) : التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	41	%62.1
تكاليف ومحاسبة إدارية	2	%3
إدارة أعمال	6	%9.1
نظم معلومات محاسبية	6	%9.1
دراسات مصرفية	6	%9.1
أخري	5	%7.6
المجموع	66	%100

المصدر : اعداد الباحثان 2016م

من بيانات الاستبيان ،

يوضح الجدول أن أغلب أفراد العينة تخصصاتهم محاسبة حيث كان عددهم 41 من أفراد العينة الكلية أي بنسبة 62.1%، ويليهم تخصصات نظم المعلومات المحاسبية وا دارة الأعمال والدراسات المصرفية الذين بلغ عددهم 6 أي بنسبة 9.1%، أما التخصصات الأخرى فقد بلغت نسبتهم 7.6%، بينما تخصص التكاليف والمحاسبة الإدارية فقد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 3% من أفراد العينة الكلية.

جدول رقم(2) : التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	36	%54.5

دبلوم عالي	4	%6.1
ماجستير	23	%34.8
دكتوراه	3	%4.5
المجموع	66	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2016م

يتضح من أن أغلب أفراد العينة كانوا من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 36 بنسبة 54.5% ويليهم حملة الماجستير وبلغ عددهم 23 بنسبة 34.8%، أما حملة الدبلوم العالي فبلغت نسبتهم 6.1%، بينما حملة الدكتوراه فبلغت نسبتهم 4.5% علي التوالي من أفراد العينة الكلية.

جدول رقم(3) : التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة بريطانية	1	%1.5
زمالة سودانية	13	%9.2
لا يوجد مؤهل	52	%60
المجموع	66	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان ، 2016م

يتضح من الجدول رقم (3) أن أغلب أفراد العينة ليس لديهم مؤهلات مهنية حيث بلغ عددهم 52 ونسبتهم 78.8%، بينما الذين لديهم زمالة سودانية فقد بلغ عددهم 13 أي بنسبة 19.7%، أما الذين لديهم زمالة بريطانية فقد بلغ عددهم 1 أي بنسبة 1.5% من أفراد العينة الكلية.

جدول رقم(4) : التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	33	%50
مراجع داخلي	4	%6.1
مراجع خارجي	7	%10.6
مدير مالي	2	%3
مراقب مالي	2	%3

نائب مدير	3	%4.5
أخري	15	%22.7
المجموع	66	%100

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان ، 2016م

يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة من المحاسبين حيث كان عددهم 33 ونسبتهم 50%، ويليهم أصحاب الوظائف الأخرى وعددهم 15 بنسبة 22.7%، أما المراجعين الخارجين فكان عددهم 7 أي بنسبة 10.6%، ويليهم نائب المدير حيث بلغ عددهم 3 أي بنسبة 4.5%، أما المدير المالي والمراقب المالي فقد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 3% علي التوالي من أفراد العينة الكلية.

جدول رقم(5): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	29	%43.9
10-6 سنوات	20	%30.3
15-10 سنة	8	%12.1
20-15 سنة	7	%10.6
أكثر من 20 سنة	2	%3
المجموع	66	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان ، 2016م

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة خبرتهم (أقل من 5 سنوات) حيث كان عددهم 29 وبلغت نسبتهم 43.9%، ويليهم الذين سنوات خبرتهم (6-10 سنوات) حيث كان عددهم 20 بنسبة 30.3%، أما الذين سنوات خبرتهم (10-15 سنة) فقد بلغ عددهم 8 أي بنسبة 12.1%، والذين سنوات خبرتهم (15-20 سنة) بلغ عددهم 7 أي بنسبة 10.6%، أما الذين سنوات خبرتهم (20 سنة فأكثر) فقد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 3% من أفراد العينة الكلية.

مناقشة واختبار الفرضيات :

تحليل البيانات الأساسية:

يتناول هذا القسم محاور الدراسة ، ويحتوي علي عدد (28) عبارة لمجموع المحاور الأربعة، طُلب من أفراد العينة أن يحددوا استجابتهم علي ما تصفه كل عبارة وفق ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) علي النحو التالي:

التكرارات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحاور:

المحور الأول: الدور الحوكمي للمراجع الخارجي.

جدول رقم (6) :التكرارات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
يضمن جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المقدمة من مجلس الإدارة إلي الجمعية العمومية.	التكرار	47	18	1	0	0	4.6	.56	موافق بشدة
	النسبة	71.2	27.3	1.5	0	0			
يراقب مدي قياس مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية.	التكرار	32	32	2	0	0	4.4	.56	موافق بشدة
	النسبة	48.5	48.5	3	0	0			
تقييم نظام المراجعة الداخلية بوضع توصيات بشأنه.	التكرار	29	30	7	0	0	4.3	.66	موافق بشدة
	النسبة	43.9	45.5	10.6	0	0			
الحد من سلطة الإدارة وقدرتها علي إدارة الأرباح.	التكرار	25	32	9	0	0	4.2	.68	موافق بشدة
	النسبة	37.9	48.5	13.6	0	0			
توفير قيمة مضافة من المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.	التكرار	30	30	6	0	0	4.3	.64	موافق بشدة
	النسبة	45.5	45.5	9.1	0	0			
توافر مجموعة من المعايير والقواعد المهنية المتعارف عليها يعتبر من المقومات لأي عمل مهني.	التكرار	33	23	10	0	0	4.3	.73	موافق بشدة
	النسبة	50	34.8	15.2	0	0			
يزيد من مستوي الشفافية ويساعد علي خفض خطر المعلومات لدي متخذي القرار.	التكرار	30	27	9	0	0	4.3	.70	موافق بشدة
	النسبة	45.5	40.9	13.6	0	0			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان،2016م

من بيانات الجدول رقم (6) السابق نخلص للأتي :

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " يضمن جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المقدمة من مجلس الإدارة إلي الجمعية العمومية " (4.6) بانحراف معياري قدر (.56)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " يراقب مدي قياس مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية " (4.4) بانحراف معياري قدره (.56)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " تقييم نظام المراجعة الداخلية بوضع توصيات بشأنه " (4.3) بانحراف معياري قدره (.66)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " الحد من سلطة الإدارة وقدرتها علي إدارة الأرباح " (4.2) بانحراف معياري قدره(.68)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "توفير قيمة مضافة من المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية " (4.3) بانحراف معياري قدره (.64)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "توافر مجموعة من المعايير والقواعد المهنية المتعارف عليها يعتبر من المقومات لأي عمل مهني " (4.3) بانحراف معياري قدره (.73)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "تفصح الشركة عن التكاليف البيئية في القوائم المالية " (4.3) بانحراف معياري قدره (.70)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

المحور الثاني: قياس ملائمة المعلومات المحاسبية :

جدول رقم (7) التكرارات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمصرف في الوقت المناسب.	التكرار	37	25	3	1	0	4.4	.68	موافق بشدة
	النسبة	56.1	37.9	4.5	1.5	0			
تلبي المعلومات المحاسبية للمصرف الاحتياجات المختلفة لمستخدميها.	التكرار	37	23	3	3	0	4.4	.78	موافق بشدة
	النسبة	56.1	34.8	4.5	4.5	0			
للمعلومات المحاسبية للمصرف القدرة علي إحداث تغير في اتجاه مستخدميها.	التكرار	29	28	9	0	0	4.3	.70	موافق بشدة
	النسبة	43.9	42.4	13.6	0	0			
المعلومات المحاسبية للمصرف لها القدرة علي مساعدة مستخدميها في عمل تنبؤات مستقبلية.	التكرار	32	28	4	2	0	4.3	.73	موافق بشدة
	النسبة	48.5	42.4	6.1	3	0			
تمكن المعلومات المحاسبية المصرف من تقويم الأداء بالمصارف.	التكرار	28	29	8	1	0	4.2	.73	موافق بشدة
	النسبة	42.4	43.9	12.1	1.5	0			
المعلومات المحاسبية للمصرف تقلل من البدائل المتاحة والمساهمة في تحديد البديل الأمثل.	التكرار	25	26	12	3	0	4.1	.86	موافق
	النسبة	37.9	39.4	18.2	4.5	0			
تساعد المعلومات المحاسبية للمصرف في استخدام عملية التقويم الارتدادي.	التكرار	19	32	11	4	0	4	.84	موافق
	النسبة	28.8	48.5	16.7	6.1	0			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2016م

من بيانات الجدول رقم (7) السابق نخلص للأتي :

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمصرف في الوقت المناسب " (4.4) بانحراف معياري قدر (.66)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " تلبي المعلومات المحاسبية للمصرف الاحتياجات المختلفة لمستخدميها " (4.4) بانحراف معياري قدره (.78)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "للمعلومات المحاسبية للمصرف القدرة علي إحداث تغير في اتجاه مستخدميها " (4.3) بانحراف معياري قدره (.70)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " المعلومات المحاسبية للمصرف لها القدرة علي مساعدة مستخدميها في عمل تنبؤات مستقبلية " (4.3) بانحراف معياري قدره(.73)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "تمكن المعلومات المحاسبية المصرف من تقويم الأداء بالمصارف " (4.2) بانحراف معياري قدره (.73)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " المعلومات المحاسبية للمصرف تقلل من البدائل المتاحة والمساهمة في تحديد البديل الأمثل " (4.1) بانحراف معياري قدره(.86)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " تساعد المعلومات المحاسبية للمصرف في استخدام عملية التقويم الارتدادي " (4) بانحراف معياري قدره(.84)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

المحور الثالث: قياس موثوقية المعلومات المحاسبية :

جدول رقم (8) التكرارات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
يتم إعداد المعلومات المحاسبية للمصرف بطريقة تمكن المستخدمين من الاعتماد عليها بثقة عالية بالشركة.	التكرار	40	22	3	1	0	4.5	.66	موافق بشدة
	النسبة	60.6	33.3	4.5	1.5	0			
المعلومات المحاسبية للمصرف خالية من الأخطاء الجوهرية.	التكرار	27	27	8	3	1	4.1	.91	موافق
	النسبة	40.9	40.9	12.1	4.5	1.5			
توفر المعلومات المحاسبية للمصرف أدلة وقرائن للمستخدمين للتأكد من مصداقيتها بالشركة.	التكرار	29	30	6	1	0	4.3	.70	موافق بشدة
	النسبة	43.9	45.5	9.1	1.5	0			
صدق تمثيل المعلومات المحاسبية للمصرف للأحداث والظواهر التي تعبر عنها.	التكرار	23	35	7	1	0	4.2	.69	موافق بشدة
	النسبة	34.8	53	10.6	1.5	0			
تتيح المعلومات المحاسبية للمصرف للعديد من متخذي القرار فحص ومراجعة بيانات معينة بالشركة.	التكرار	25	26	13	2	0	4.1	.83	موافق
	النسبة	37.9	39.4	19.7	3	0			
مصداقية ومواكبة المعلومات المحاسبية للمصرف للظروف غير الطبيعية المحيطة باتخاذ القرارات.	التكرار	21	31	13	1	0	4	.75	موافق
	النسبة	31.8	47	19.7	1.5	0			
التأكد من أن المعلومات المحاسبية للمصرف خالية من التحيز.	التكرار	25	32	8	1	0	4.2	.71	موافق بشدة
	النسبة	37.9	48.5	12.1	1.5	0			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2016

من بيانات الجدول رقم (8) السابق نخلص للأتي :

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " يتم إعداد المعلومات المحاسبية للمصرف بطريقة تمكن المستخدمين من الاعتماد عليها بثقة عالية بالشركة" (4.5) بانحراف معياري قدر (.66)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " المعلومات المحاسبية للمصرف خالية من الأخطاء الجوهرية " (4.1) بانحراف معياري قدره (.91)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "توفر المعلومات المحاسبية للمصرف أدلة وقرائن للمستخدمين للتأكد من مصداقيتها بالشركة " (4.3) بانحراف معياري قدره (.70)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة " صدق تمثيل المعلومات المحاسبية للمصرف للأحداث والظواهر التي تعبر عنها " (4.2) بانحراف معياري قدره(.69)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "تتيح المعلومات المحاسبية للمصرف للعديد من متخذي القرار فحص ومراجعة بيانات معينة بالشركة " (4.1) بانحراف معياري قدره (.83)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "مصداقية ومواكبة المعلومات المحاسبية للمصرف للظروف غير الطبيعية المحيطة باتخاذ القرارات " (4) بانحراف معياري قدره (.75)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون حول هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة "التأكد من أن المعلومات المحاسبية للمصرف خالية من التحيز " (4.2) بانحراف معياري قدره (.71)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم موافقون بشدة حول هذه العبارة.

ب.استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات لمعرفة مدي تأثير المتغير المستقل علي المتغيرات التابعة:

المتغير المستقل:

(x): قياس الدور الحوكمي للمراجع الخارجي.

المتغيرات التابعة:

(y_1): قياس ملائمة المعلومات المحاسبية للمصرف.

(y_2): قياس موثوقية المعلومات المحاسبية للمصرف.

الفرضية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وملائمة المعلومات المحاسبية للمصرف.

جدول رقم (9) : نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.441	.195	.182

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان ، 2016م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 441. وهذا يعني وجود ارتباط طردي ضعيف بين المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية للمصرف) والمتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجع الخارجي) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 195. وهذه يعني 19% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية) يكون تأثير المتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجع الخارجي) بينما 81% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (10) : تحليل التباين

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	2.930	1	2.930	15.485	.000
الأخطاء	12.108	64	.189		
المجموع	15.038	65			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2016

يتضح من الجدول(10) أن مستوي المعنوية 000. وهي أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني يؤثر المتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجع الخارجي) علي المتغير التابع (ملائمة المعلومات المحاسبية) ، مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولي قد تحققت.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وموثوقية المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (11) : نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
2	.357	.128	.114

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2016

يتضح من الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط بلغت 357. وهذا يعني وجود ارتباط طردي ضعيف بين المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية) والمتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجع الخارجي) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 128. وهذه يعني 12% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية) تكون من تأثير المتغير المستغل (الدور الحوكمي للمراجع الخارجي) بينما 88% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (12) : تحليل التباين

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	1.951	1	1.951	9.363	.003
الأخطاء	13.335	64	.322		
المجموع	15.285	65			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان ، 2016م

يتضح من الجدول (12) أن مستوي المعنوية 000. وهي أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني يؤثر المتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجع الخارجي) علي المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية) مما سبق نستنتج أن الفرضية الثانية قد تحققت.

توصل الباحث الي مجموعة من النتائج وهي :

1. الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يساعد في تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت الملائم حتى تمكن من تقويم الأداء وتساعد في استخدام عملية التقويم الارتدادي والتنبؤات المستقبلية بالمصرف.
2. الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يؤكد موثقوية المعلومات المحاسبية المقدمة من مجلس الإدارة إلي الجمعية العمومية للمصارف.
3. يساعد الدور الحوكمي للمراجع الخارجي المصرف علي اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال تحديد التباين في قياس وعرض المعلومات المحاسبية من فتره لأخرى.

4. الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يمكن المستخدمين من التعرف علي اتجاه الموقف المالي للمصرف من خلال الجكم علي طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
5. يؤدي الدور الحوكمي للمراجع الخارجي إلي الحد من سلطة الإدارة في المصرف .

التوصيات:

1. تقديم المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة لحاجات صناع القرارات .
2. استخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم المعلومات المحاسبية للمصرف.
3. استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلي تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمصرف.
4. تقييم نظام المراجعة الداخلية في المصارف باعتبارها واحدة من مقومات الرقابة الداخلية.

المراجع :

1. عباس مهدي الشيرازي ، (1990م) "نظرية المحاسبة"، ،ذات السلاسل للطباعة والنشر ،الكويت .
2. عبد الوهاب نصر علي، (2009م) ، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء 5، الإسكندرية: الدار الجامعية .
3. عبدالوهاب نصر ، (2001م) ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال،الإسكندرية: الدار الجامعية .
4. عصمت انور صحصاح ، (2014م) ، إتجاهات حديثة في المراجعة وحوكمة البنوك ، القاهرة ، دار النشر للجامعات.
5. نعيم حسين دهمش،(1995م) "القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما"،دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن.
6. عبد الرحمن عادل خليل ، (2013م) ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح واثره في جودة التقارير المالية ،رسالة دكتواره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدارسات العليا .
7. ماجد إسماعيل أبو حمام،(2009م) "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.
8. نهلة محمد السيد إبراهيم،(2008م) "تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
9. أحمد سعيد حسانين،(2003م) "المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية – رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية "،المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2 .
10. أمال محمد محمد عوض، (2010م) "دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2.
11. أمال محمد محمد عوض،(2003م) "قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد 3.
12. سمير أبوالفتوح صالح، رشا محمد احمد النجار،(2010م) "أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات على جودة المراجعة"،المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 2.
13. سهير الطنملي ،(2011م)"دور حاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية "،مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة ببنها، العدد 2.
14. صالح حامد محمد علي ، "تقييم مدى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بأبعاد حوكمة مهنة المراجعة") مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 1 ،2016م) .
15. علاء الدين محمود زهران، (2004م) "دور المراجعة الخارجية في تفعيل منظومة حوكمة الشركات المساهمة، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (1624)، أغسطس .
16. عيد بن حامد الشمري، (2010م) ، دور المراجعة الخارجية وأثرها على حوكمة الشركات، بحث منشور في المجلة العلمية أفاق الدراسات التجارية، كلية التجارة بجامعة المنوفية.
17. محمد احمد إبراهيم خليل ، (2005م)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ، العدد1.

18. مدثر طه أبو الخير، (2007م) "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2.
19. معتز عبد الحميد علي ،(2013م) "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية "،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2.
20. يوسف كمال ، (2013م) ، اهداف القوائم والتقارير المالية .http://www.accdiscussion.com/acc6100.html